مقدمة عامة

لقد حظيت عملية الإستثمار وخاصة في العشريات الأخيرة باهتمام كبير وخاصة من طرف الدولة والمستثمرين، إذ أصبحت من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الإقتصادية، والمالية، وكذلك البنكية، وغيرها من التخصصات.

وبما أن الإستثمار يعد أحد الأسباب والعوامل التي تساعد على تطور المؤسسات، والسماح بخلق مناصب شغل جديدة مما أدى إلى تسابق أصحاب رؤوس الأموال من أجل تحقيق أرباح أكبر، ولعلى من بين ما يتميز به هذا العصر هو الاهتمام بالبحث عن الوسائل، والوسائط، و السبل التي من شأنها تعظيم العائد المادي، والرفع من النفع الإقتصادي والاجتماعي عن طريق التوسع في الإستثمارات بشتى أشكالها، ومختلف مجالاتها.

ومع العلم أن المشروعات الإستثمارية تعتبر أداة من الأدوات الفعالة، تسمح وتسهل للدول النامية القيام بتعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة، والكافية لمقتضيات التنقل من التخلف إلى التطور، وكذلك مواكبة التطور والتنمية الحاصلة في العالم، وأمام عدم إمكانية الدول النامية الإستمرار على الوضع الحالي والذي يعتمد بصورة شبه كلية على العوائد البترولية ومشتقاتها لتلبية وتغطية مختلف احتياجات سكانها، وفي ظل محدودية الموارد الإقتصادية، وتعدد الحاجيات ومتطلبات المجتمع فقد أضحى من الضرورة الاهتمام أكثر علميا وعمليا بموضوعات، ومجالات وكذلك أدوات الإستثمار الأكثر ملائمة لهذه المجتمعات، وإقامة دراسات تطبيقية تهدف إلى الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة رغبتا في تعظيم العوائد وتحقيق رغبات المستثمرين وحاجات الإقتصاد الوطني.

وعليه فإن المشروع الإستثماري يحتاج إلى تمويل لتغطية كافة المصاريف وشراء المعدات والآلات والتجهيزات، وعملية إيجاد الأموال من الوظائف المهمة في مختلف المؤسسات والمشاريع، وبالتالي الرجوع في معظم الأحيان إلى البنك الذي يعد من المصادر المهمة والأساسية في التمويل، وكذلك الحامل للواء التمويل لكافة المشروعات.

لكن قرار تمويل الإستثمار لم يعد كما كان من قبل مقتصرا على النظرة الأولية بل تعدى ذلك إلى ما هو أبعد، وأصبح يعتمد على الدراسة العلمية المتأنية لهذه المشروعات ما يبين الحاجة إلى تقييم الإستثمارات وهذا لتجنب اتخاذ قرارات وأحكام ارتجالية التي من شأنها أن ترهن حظوظ المشروع في النجاح، وعدم قدرة البنوك على استرجاع أمواله (تعثر القروض).

الإشكالية:

يمكننا صياغتها ضمن السؤال التالي:

كيف يمكن إتخاد قرارات فعالة في تمويل المشاريع الإستثمارية؟

نتصور أن هذا السؤال يتفرع إلى أسئلة أخرى:

- ✓ ماذا يقصد بالمشروع الإستثماري ؟ و ماهي أنواعه ؟
- ✓ ماهي المعايير و الأساليب اللازمة لاتخاذ القرار الإستثماري السليم؟
- ✓ ماهي العوامل و القيود التي تلتزم بها البنوك التجارية عند دراسة ملفات قروض الإستثمار؟

فرضيات البحث:

- ✓ يمكن تحليل وتقييم المشاريع الإستثمارية من الجانب المالي وكذا الجانب الاجتماعي؛
- ✓ يمثل المحدد المالي عنصرا هاما في تحليل وتقييم المشاريع؛
- ✓ تمثل طبيعة المشروع والقطاع الذي ينشط فيه محددا إضافيا يؤخذ به حين اتخاذ قرار التمويل من طرف البنوك العمومية؛
- ✓ إن إشكالية محدودية الموارد تستدعي ضرورة اتخاذ قرارات رشيدة لتجنب تبديد الأموال، مما يستلزم ضرورة التدقيق في المعلومات المحاسبية والمالية التنبؤية المقدمة من طرف صاحب المشروع للبنك.

أهداف البحث:

- ✓ الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة؛
- ✓ الإحاطة بالجانب النظري لعملية اختيار مشاريع استثمارية قبل اتخاذ قرار التمويل من طرف البنوك؛
- ✓ تأصيل الجانب المنهجي للتقييم و التحليل التطبيقي لمختلف الأساليب العلمية المستخدمة في تقييم المشاريع الإستثمارية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتعرض لأحد المواضيع الحساسة المطروحة اليوم على الساحة الوطنية، والمتداولة بين الباحثين والمفكرين الإقتصاديين، ونظراً للوضع الراهن الذي يمر به الإقتصاد الوطني فإن الأمر يستدعي الإهتمام بالمشاريع الإستثمارية سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

دوافع اختيار الموضوع:

- ✓ اخترنا هذا الموضوع للرغبة في توظيف المعارف المكتسبة خلال مشوارنا الدراسي ومحاولة اكتشاف مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي (العملي)؛
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة موضوع تقييم وتمويل المشاريع الإستثمارية.

المنهج المتبع:

للوصول إلى الإجابة على الإشكالية السابقة تم استعمال المنهج التحليلي الوصفي كأداة لمحاولة الإلمام بجوانب هذا الموضوع والميول للبحث في مثل هذه المواضيع، بالإضافة إلى الأهمية التي يكتسبها موضوع تقييم وتمويل المشاريع الإستثمارية من أهمية في الجانب التنموي، و باعتباره ركيزة أساسية لتطور المؤسسات الإقتصادية.

تقسيمات البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة وهي كالآتي:

الفصل الأول:

خصص للتعريف البنك، الإستثمار والمشروع الإستثماري، ومن أجل ذلك تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث خصص المبحث الأول من هذا الفصل لدراسة مفهوم البنك، أنواعه و مخاطره، أما المبحث الثاني فخصص لمفهوم الإستثمار، أنواعه ومخاطره، فيما خصص المبحث الثالث للمشروع الإستثماري.

الفصل الثاني:

تم التعرض فيه إلى أساليب تقييم و تمويل المشاريع الإستثمارية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين، وقد خصص المبحث الأول لأساليب تقييم المشاريع الإستثمارية في حالة التأكد، وكذا حالة عدم التأكد، بالإضافة إلى حالة المخاطرة، أما فيما يخص المبحث الثاني فخصص لمفهوم التمويل وظائفه، أنواعه، ومصادره.

الفصل الثالث:

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد وتطبيق أهم النقاط التي تم التطرق إليها في الجانب النظري من هذا البحث ميدانيا من خلال دراسة تطبيقية لثلاثة مشاريع مختلفة.